

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تعزيز الأمن الحدودي (ليبيا و الجزائر)

Strengthening border security (Libya and Algeria)

مصطفى شرفاوي*

المركز الجامعي شريف بوشوشة افلو، (الجزائر)، charfaoui277gmail.com

تاريخ النشر: 2023/03/01

تاريخ القبول: 2023/02/01

تاريخ الإرسال: 2022/12/06

* المؤلف المرسل

الملخص:

نستعرض في هذا المقال بصفة عامة الأزمة الليبية وانعكاساتها الأمنية والاقتصادية على دول الجوار عامة والجزائر خاصة، حيث أفرزت الثورة الليبية انفلاتا امنيا تحولت إثره الأراضي الليبية إلى منطقة عبور وانتشار مختلف أنواع الجرائم، جريمة الإرهاب على رأسها والجريمة المنظمة وكذا جريمة المتاجرة بالسلاح، هذا ما زاد من توسع نطاق التهديدات على الحدود الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: جريمة الإرهاب؛ الأزمة الليبية؛ الانعكاسات الأمنية

Abstract :

Dans cet article, nous passons en revue général la crise libyenne et ses répercussions secrétaires et économiques sur les pays voisins en général et l'Algérie en particulier. Le commerce des armes, élargissant encore l'éventail des menaces aux frontières algériennes.

Keywords: 'Incidences sur la sécurité. Crime de terrorisme. Cris libyenne

مقدمة:

منذ قيام النزاع المسلح في ليبيا وما صحبه من احداث لاسيما انتشار السلاح والعمليات المسلحة الانتقامية بعد سقوط نظام معمر القذافي والمنطقة بأكملها تعيش على صفيح ساخن بما ي احي ذلك من تهديدات أمنية وانتهاك جسيم لحقوق الانسان في ابشع ورها الامر الذي تعداه الى خارج حدود الدولة الليبية ليمس بجميع ادول الجوار في جميع النواحي الى جانب انتشار الهجرة غير الشرعية.

لذلك تعد الأزمة الليبية أزمة متعددة المستويات عابرة لحدودها الوطنية وبالرغم من أن الأزمة الليبية ذات طابع سياسي و ليس عرقي وطائفي كما هو الحال في كل من سوريا و العراق ، إلا أن التحديات الأمنية و السياسية و الاقتصادية التي تواجهها كبيرة و خطيرة ولا تقتصر تداعياتها فقط على ليبيا إنما يصل تأثيرها أيضا إلى دول الجوار خاصة الجزائر ، التي تأثر أمنها و استقرارها الذي بات الإرهاب يهدد أراضيها ، خاصة في ظل التهديدات الأمنية التي تتعرض لها البلاد لاسيما في ظل انتشار ظاهرة تهريب السلاح وتسلسل العديد من الميلشيات وهو ما بات يؤرق الدولة الجزائرية ويضطرها الى تشديد الرقابة على الحدود وفي حالة تأهب قصوى.

كما ان تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في المنطقة قد ادى الى تأثر اقتصاد الجزائر خاصة بعد انهيار وانخفاض سعر النفط وحال معه توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية بين البلدين الى جانب تنقل الاشخاص حيث ان هذه العوامل تضر بمصالح البلدين.

من هنا نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى أثرت الأزمة الليبية على دول الجوار عامة وعلى الجزائر خاصة¹ وللإجابة على هذه الإشكالية اخترنا الخطة التالية:

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية

المطلب الأول: مسار الأزمة الليبية

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية

المبحث الثاني: أثر الأزمة الليبية على الجزائر

المطلب الأول: الآثار الأمنية والإستراتيجية على الجزائر

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية على الجزائر

المبحث الأول: خلفيات الأزمة الليبية

تضافرت عدة أسباب على تدهور وزيادة العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء البلاد، أدت إلى انفلات الأمن، ولا زالت الأزمة مستمرة حتى وقتنا هذا وقد أسفرت على وقوع عشرات الآلاف من الضحايا، بحيث أكدت العديد من الهيئات الانسانية العاملة هناك وقوع مجازر وأعمال عنف ارتكبت فيها افضع الاعمال القمعية التي اتت على مقدرات المعيشة للسكان ونسفت بكل قيم الانسانية بما ارتكب فيها من مخالفات جسيمة التي ترقى الى مستوى الجرائم الدولية، التي يجوز النظر فيها بمقتضى نصوص القانون الدولي او القانون الوطني على اعتبار مخالفتها للمواد المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 لاسيما المواد 50-129-146-499 وهذا لتحقيق العدالة وعدم الافلات من العقاب في اطار التكامل بين القضاء الوطني والدولي(1)

وكان لكل هذا الوضع المتأزم سياسيا واقتصاديا وامنيا عوامل متداخلة داخلية خارجية (2) كانت كلها بمثابة الشرارة التي عجلت بتسارع الاحداث وهو الامر الذي عرقل نجاح كل الجهود والمبادرات وكان كل مرة يعيدها الى نقطة الانطلاق، الامر الذي يستدعي ضرورة تفعيل كل الاليات سواء القانونية والاقتصادية والسياسية والأمنية من اجل ايجاد الحلول الكفيلة بحل الازمة، سواء على مستوى اطراف النزاع او من الدول الاخرى وعلى رأسها دول الجوار من هنا سوف نتطرق إلى مسار الأزمة الليبية في المطلب الأول ثم نتطرق إلى أسباب الأزمة الليبية في المطلب الثاني

المطلب الأول: مسار الأزمة الليبية

تزامنت الازمة في ليبيا مع اضطرابات اجتماعية في كثير من الدول العربية، كتونس ومصر و اليمن وسوريا، لتدخل البلاد بعدها في حالة من الفوضى العارمة، لتتحول الاوضاع الى مواجهة عرفت مستوى كبير من العنف المسلح بخاصة بعد استيلاء العديد من الجماعات والمليشيات على مخازن السلاح، بشكل غير مسبوق، وسرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال قرارات مجلس الامن في اطار تنفيذ مبدأ مسؤولية الحماية، والذي تم فيه تفويض حلف الناتو بالقيام بتدخل عسكري لم يحترم حتى المدة الكافية للإجراءات التي تسبق التدخل، بما يشبه التدخل في العراق لاجتثاث حزب البعث وإسقاط نظام صدام حسين

حيث عرفت الأزمة الليبية منذ انطلاقتها العديد من تسارعا في الاحداث رغم ان العديد يقسمها الى مراحل متعددة ، بحيث عرفت المرحلة الاولى فوضى وعدم استقرار في كافة المدن، بحيث انطلقت احتجاجات في منتصف شهر فيفري 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا، مطالبة بإسقاط نظام القذافي وسرعان ما اشتعلت شرارتها وأصبحت

مصدرا لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والدولي (3) تزامنت مع اعمال شغب وسلب ونهب ادى الى نزوح العديد من السكان وشهدت هذه الفترة مستوى كبير من العنف المسلح وانتشار لحالة اللا استقرار والعنف وفي المرحلة الثانية تم إسقاط القذافي بعد تدخل الناتو انطلقا وتشعبت فيها الاحداث بشكل فاق كل الاحتمالات كان لتأثير القوى الخارجية الدور الحاسم فيها بحيث انطلقت احتجاجات في منتصف شهر فيفري حيث عملت الامم المتحدة على ، فرضت حظر الأسلحة على ليبيا وتجميد أصول عائلة القذافي ، وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليها ، وإحالة الملف الى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية كما عمدت الى تعليق عضوية ليبيا فيها وكانت جامعة الدول العربية قد اتخذت قرارها رقم 7298 في مارس 2011 طلبت فيه من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كما قامت بعض الدول بتفعيل هذه العقوبات من خلال فرض تواجد قوات عسكرية آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف من قبل قوات القذافي (4) ، في خطوة لردع الاعمال التي قام بها النظام في مواجهة التظاهرات

وقد تجسدت العقوبات بارسال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في شهر سبتمبر من سنة 2011 ، والتي تم تجديد ولايتها بتاريخ 13 مارس 2014 بموجب القرار رقم 2144 حيث أوكل مجلس الأمن للبعثة مهمة تقديم المساعدة الممكنة في العديد من المجالات مثل دعم الجهود الليبية لتعزيز مبدأ سيادة القانون والعمل على رصد حالة حقوق الإنسان وحمايتها ، ثم سرعان ما انطلقت العمليات العسكرية الأمنية على كامل التراب الليبي بتاريخ 19 /مارس 2011 تحت لواء حلف الناتو ، باستعمال كافة الاسلحة وعلى رأسها سلاح الجو ، حيث تم القيام بعمليات قصف شديد شمل حتى اماكن اهله بالسكان المدنيين و المنشآت والأعيان المدينة في محاولة لإضعاف قوات القذافي في اقصى ما يمكن من وقت

لتدخل الدولة بعد هذا التدخل الخارجي في أزمة دموية ، ادت الى سقوط العديد من الضحايا ، وبسقوط القذافي وتلاشي قواته ، والتي بقيت بعض فصائله تحاول استعادة الوضع ، تغيرت الظروف وأصبحت قوات الميليشيات وبدعم غربي هي المسيطرة على البلاد ، حيث ادى الوضع الجديد الى تولى المجلس الوطني الحكم مؤقتا ووضع خريطة طريق ، وتم بالفعل انتخاب مؤتمر وطني ، تسلم السلطة في 07 أكتوبر 2012 برئاسة " علي زيدان "

إلا أن ضعف الدولة ومؤسساتها و ضعف الأجهزة الأمنية و الجيش ، ووجود آلاف الميليشيات المسلحة وتفتت البلاد إلى قبلية و جهوية ، كل ذلك ساهم في دخول ليبيا أزمة سياسية و عسكرية تواجه فيها ما تبقى من الجيش بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر ، مع ميليشيات بعضها متطرف ولكنها مدعومة سياسيا من المجلس الوطني العام الذي تم خلافته فيما بعد ، إلا انه استمر في عمله من طرابلس ، وبعد انتخاب مجلس وطني جديد في 2014 يعمل من " طبرق " عمق هذا الأخير الانقسام الجهوي انقسام آخر سياسي دستوري ، وهكذا تدهورت الأوضاع في ليبيا نتيجة الانقسام السياسي ودخلت ليبيا في دائرة من الصراعات العنيفة التي أخرجتها من إطار التحول السياسي ،

(5)

المطلب الثاني: أسباب الأزمة الليبية

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة إفريقيا و السادسة عشر على مستوى العالم، وهو ما فرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار و النزاع في جميع الميادين لا سيما الاقتصادية و الأمنية، ومن بين الأسباب التي أدت إلى هذه الأوضاع هي:

- هشاشة تركيب الجيش الليبي: فضل معمر القذافي نظام جيش الميليشيات أفضل من الجيش المحترف فالقذافي لم يهتم ببناء جيش قوي لأنه سيشكل تهديدا له، رغم توفر الأسلحة، لذلك فضل نظام حجم الجيش الصغير، وبناء وحدات خاصة وعين أولاده على رأسها وأفراد موالين له.

- دور المرتزقة في هشاشة الجهاز الأمني: أهم ميزة للمنظومة القذافية هي الاعتماد على مجموعات المرتزقة المنحدرين من دول إفريقية مجاورة، ونضرا لسهولة إجراءات التوظيف يوجد عدد كبير منهم يتم توظيفهم في إطلاق النار ضد المتظاهرين والمعارضة. (6)

- تهديد الأمن الإنساني في ليبيا: على مدار 42 سنة عرفت فترة حكم القذافي عديد الانتهاكات الإنسانية و الجرائم الشنيعة، فمنذ الانتفاضة وصل عدد الوفيات إلى 30000 حالة و 50000 حالة و اختفاء قسري و 13 مقبرة جماعية

- تهديدات اقتصادية و اجتماعية: تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب تدمير البنية التحتية و زيادة معدلات الفقر، تدهور التعليم بسبب تدمير المؤسسات التعليمية و التربوية و توقف التلاميذ عن الدراسة، ناهيك عن بروز العديد من الإشكاليات المتعلقة بالمساواة المجتمعية، خاصة على المستوى القبلي، فقد تصاعدت حدة أزمة الهوية بين مختلف الجماعات المتناحرة داخل المجتمع لتصل إلى مستوى الصراع القبلي المسلح. (7)

المبحث الثاني: أثر الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

في إطار التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية، مرت ليبيا بتحول سياسي منذ عام 2011، والتي لازالت الأوضاع السياسية والأمنية فيها غير مستقرة إلى وقتنا هذا، والتي أثرت ليس فقط على الإقليم الليبي، وإنما شملت دور الجوار، لاسيما دولة الجزائر. (8)

المطلب الأول: الآثار الأمنية والإستراتيجية على الجزائر

إن التحولات السياسية، أو ما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتجت عن إطاحة بالأنظمة السياسية في كل من تونس ومصر وخاصة ليبيا أثرت على الجزائر (9) في:

- انتشار الإرهاب: بعدما حلت الأزمة في ليبيا، وانتشرت الفوضى فيها شن الهجوم الإرهابي على قاعدة الغاز في عين مناس عام 2013 تهديدا خطيرا لقطاع إستراتيجي وحيوي للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي تطلب إعادة وضع إستراتيجية أمنية موسعة تتماشى مع ديناميكية التهديدات التي عرفت تطور كبيرا وسريعا بسبب الانفلات في ليبيا و عدم قدرة السلطات الليبية على التحكم في انتشار السلاح، مع ارتفاع الإنفاق العسكري، حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع و أجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي، أي بزيادة 06 مليار دولار لترتفع في سنة 2015 بما يعادل 11.6 من المئة وهذا ما يفسر إن استمرار تصاعد الأزمة الليبية و عدم احتوائها

سيبقى يستنزف أكثر الميزانية المخصصة للدفاع مما يؤثر على القطاعات الأخرى خاصة أمام تراجع أسعار النفط. (10)

اتفاق السلم و المصالحة في مالي: بعد توقيع أطراف النزاع في مالي على اتفاق المصالحة عام 2015، حيث أشار في هذا الاتفاق أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره من التهديدات فليبيا تعيش تحديات أمنية كبيرة بسبب غياب السلطة و انهيار منظومة الأمن و الدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار السلاح وسيطرة بعض الجماعات المسلحة ذات الانتماء القبلي على مفاصل الدولة، ونتيجة لهذا أصبح امن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، مما دفع بالجزائر على هذا النطاق و السعي لإيجاد حل للامزة (11) فالحكومة الجزائرية رأت انه لا يوجد خلاف أيديولوجي بين الأطراف الليبية ، ولكن لا توجد دولة فعالة في ليبيا توفر الأمن وتنسق مع الدول المجاورة فالوضع في ليبيا بخلاف لما حدث في تونس أو مصر ، فالنظام في ليبيا لم يتغير بل انهار وانهارت معه الدول المجاورة وهو ما أدى بالجزائر الى القيام بالمبادرة التي عرفت ب إعلان الجزائر بشأن ليبيا والذي يعتبر من اهم المبادرات التي تدعم الحلول السلمية للامزة الليبية حيث يعد تعبير صريح عن عدم نجاح دول مؤتمر برلين، كما يرى المحلل السياسي بلال الشوبكي، "فلو رأت الجزائر أن بإمكان دول مؤتمر برلين تقديم الدعم، لما قدمت المبادرة"، مضيفا أن طرح المبادرة الجزائرية تحت مظلة الأمم المتحدة، وهذا ما اكده الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون حيث صرح أن اقتراحه يحظى بقبول من الأمم المتحدة، وسيتم تقديمه بالتنسيق مع تونس.

- انتشار الجريمة المنظمة: ساهمت الأوضاع الأمنية و السياسية في الفراغ السياسي التي باتت تعيشه ليبيا في تزايد شبكات الجريمة المنظمة ، والذي جعل منها دولة هشة ، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر أرضا خصبة لانتشار الجرائم فيها ، وهو ما أصبح يهدد امن الجزائر خاصة في ظل شساعة حدودها من جهة و التلاصق الجغرافي من جهة أخرى ، بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد تجارة المخدرات وتزويدها بين الحدوديين ، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية ، وهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات. (12)

وبعد اختطاف السفير الجزائري في طرابلس والذي تزامن مع حملة الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب في ظل التطورات الجديدة في الساحة السياسية بعد عملية الكرامة التي قادها الجنرال المتقاعد حفتر لذا سارعت الجزائر في اتخاذ حملة من التدابير الوقائية و الأمنية ، ومع ارتفاع الإنفاق العسكري حيث تم رفع ميزانية وزارة الدفاع وأجهزة الأمن إلى 15 مليار دولار في قانون المالية التكميلي ، أي بزيادة 06 مليار دولار لترتفع في سنة 2015 بما يعادل 11.6 من المئة وهذا ما يفسر إن استمرار تصاعد الأزمة الليبية وعدم احتوائها سيبقى يستنزف أكثر خصوصا بعد انهيار سعر النفط. (13)

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية

تمثل ليبيا بجغرافيتها محور أساسيا مع الجزائر وهو ما اضعف موقفها وجعلها تعاني و تتراجع اقتصادها شيئا فشيئا فإن حجم المخاطر التي عانت منها ليبيا انقلبت وأثرت على دول الجوار على غرار الجزائر ، التي تأثر اقتصادها . وهذا ما سوف نعرض عليه في هذا المطلب .

إن الحرب وما أفرزته من سيطرة على إقليم الازواد الذي أعقبه التدخل الفرنسي في مالي كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار كدعم لوجيستي فقط للجيش يشمل النفقات كالنقل والإطعام وإنشاء مراكز مراقبة جديدة في الحدود وهو ما أثر على ميزانية الدولة، وفي الوقت الذي تزيد فيه الجزائر معالجة وحل العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق ففزة نوعية في مجال التنمية أصبحت تفكر في كيفية استغلال ميزانيتها لتحقيق الأمن الوطني الجزائري ومواجهة التهديدات القادمة من ليبيا، لأنه لا وجود للتنمية في غياب الأمن. ونأخذ على سبيل المثال الهجوم الإرهابي على المركب الغازي بتقن تورين حتى وان استعادت رئيسة منظمة أرباب العمل الفرنسية " لورانس باريزو" مغادرة 500 شركة فرنسية الجزائر ، لكن هذا لا يعني أن تداعيات الأوضاع الأمنية السيئة في دول الجوار ليس لها آثار سلبية ، فمثلا بعد حادثة تيقن تورين بدأت في الساعات الأولى الشركة اليابانية " جي جي سي " و الإنجليزية " بيتروفاك" بترحيل عمالها الأجانب كإجراءات أمنية وقائية إلى غاية تهدئة الوضع ، حيث كان توقف أهم منشأة غازية تنتج 25 مليون متر مكعب يوميا من الغاز ما يقدر ب12 من المئة من صادرات الجزائر (14).

أما في المجال الاجتماعي نجد أن قضية الاحتجاجات التي عرفتها الدولة الليبية منذ 2011 هددت امن استقرار دول الجوار، ولا يخفى علينا أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية للنازحين و اللاجئين الفارين من ويلات الحروب حسب تقارير المفوضية السامية للشؤون اللاجئين التابعين للأمم المتحدة و مؤسسة " راند" للأبحاث الأمنية الإستراتيجية الأمريكية " البنناغون" التي رشحت الجزائر خلال سنتي 2016/2015 إلى تنامي هذا التدفق ليصل إلى 5.3 مليون ناهيك عن المهاجرين غير الشرعيين الذين بلغ عددهم إلى 10000 سنويا وهذا ما اثر على الجانب الاقتصادي فيما يخص الفرص الاقتصادية و النهوض بالتنمية.(15)

خاتمة:

لقد انعكست جملة من الأوضاع التي شهدتها الأزمة الليبية على دول الجوار عامة وعلى الجزائر خاصة، فهددت امن واستقرار الجزائر، فبدل أن تكون دولة ليبيا جزءا من الحل تدفع بالجزائر خطوة إلى التقدم والرقى بحكم الجوار أصبحت جزءا من مشكلتهم السياسية والأمنية .

وبالرغم التزام الجزائر بمبادئها الاصيلة المعروفة بها منذ القدم والقائمة على بذل الجهود والمساعي السلمية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،أصبح اكبر همها هو كيفية التعامل مع حجم الخطر الذي يهدد أمنها و كيفية التعامل معها رغم ان هناك من يرى ان الإجراءات المتخذة من طرفها غير كافية لحساسية الموضوع وتدخل اطراف اخرى وعلى رأسها تركيا في الازمة وفق رؤية مخالفا في العديد من المسائل اضافة الى تدخل كل من مصر والمغرب عبر مؤتمر السخيرات

كما كان للعديد من الضغوطات الأجنبية التي تحمل اجندات مختلفة تغذيها مصالح شخصية في الغالب ذات ابعاد اقتصادية المر الذي أصبح يؤرق الدولة الجزائرية امنيا واقتصاديا وفي ظل الروابط التي تجمع البلدين الجزائر و ليبيا خاصة وان الجزائر لم تدخر جهدا في سبيل استتباب الامن في ليبيا وحاولت في كل مرة طرح مبادرات من اجل جمع الاخوة الفرقاء وعبرت دائما على استعدادها لتقديم يد العون للحكومة في ليبيا في جميع الميادين وهو ما

اعترف به جميع اعضاء الحكومة الليبية وتم تجسيدها من خلال الزيارات المتكررة للجزائر لما لها من دور في بعث العملية السلمية وما تمتلكه من تجارب في الجوانب الامنية والدبلوماسية والتعاطي مع الازمات كما دعت الجزائر في جميع المحافل والمناسبات الى ضرورة البحث عن الحلول السلمية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الليبية وهو مبدأ عرفت به الدبلوماسية الليبية دائما تماشيا مع ما ورد في ميثاق الامم المتحدة في مادته 4/2 وهو ما اكسبها ثقة الاطراف الليبية وفي ظل الخبرة الواسعة التي تتمتع بها الجزائر في مكافحة الإرهاب وكذا الجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة.

التوصيات:

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثابت، في العقيدة العسكرية الجزائرية وهو ما تؤكد مواقفها الثابتة رغم التهديدات الامنية على الحدود الليبية، ومع ذلك ليس هناك ما يحول دون وجود تنسيق امني بين البلدين في سبيل تحقيق الامن وعدم ترك المجال للأطراف التي تورد اغراق المنطقة في الفوضى، حيث تسعى الجزائر دائما إلى حل الأزمة الليبية بشكل سلمي، وبما يرضي الجميع الأطراف وخير دليل على ذلك ما لعبته الجزائر في ربط العلاقات بين الفرقاء الماليين، والجهود التي بذلتها ايضا في الدعوات المتكررة لجمع الاطراف المتعددة في الدولة الليبية، لاسيما من خلال مبادراتها المتكررة لدول الجوار الليبي الى ضرورة ايجاد حلول مشتركة لما لها من دور في المنطقة من جهة، ومن جهة اخرى باعتبارها هي الاخرى المتأثر الاكثر بالصراع الدائر في ليبيا بالرغم ما تلعبه الجزائر من تضيق الفجوة بين الفرقاء الليبيين، إلا أنها تنصح بالتعامل مع جميع الأطراف الليبية على مسافة واحدة وتنضّر إليهم على إنهم جميعا جزءا لا يتجزأ من الأزمة وجزئا من الحل وهو ما يتطلب من اعضاء المجتمع الدولي ضرورة اعطائها هذا الدور اعطاء دور فعال للجزائر باعتبارها دولة جارة وتحوز ثقة الاطراف الليبية على اختلاف توجهاتهم من جهة ولما تملكه من تجربة في ايجاد الحلول الامنية و السياسية وما يمكن ان تقدمه من دعم تقني و لوجستيكي للحكومة للوصول الى بر الامان لاسيما و أنها دائما تدعو الى نبذ العنف وتغليب لغة الحوار

الهوامش:

- 1- دعلي ابو هاني د عبد العزيز العشاوي القانون الدولي الانساني دار الخلدونية القبة الجزائر 2010 ص179
- 2-حوسين بالخيرات، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد الحادي عشر، جامعة خنشلة، الجزائر، ص490.
- 3- مولود بالقاسي، الموقف الدفاع الجزائري، أبحاث الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، 2017، ص11.
- 4- تبينه راوية، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الحضري، مجلة الفكر، المجلد 14، العدد 2، بسكرة، الجزائر، 2019، ص214.
- 5- علي مدرني، الأزمة الليبية، خلاف داخلي في أيادي قوى خارجية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص677.
- 6-فهد بن ناصر الدر سوني، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، تاريخ النشر 2016/04/14، تم أخذه من بوابة <https://fehaddarsony.bligspo.com>
- 7- علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، العدد05، المجلد 01، 2017، ص05.
- 8-عاصمي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591>

- 9- حميد زعاطشي ، التحولات السياسية في شمال إفريقيا بعد 2011 وانعكاساتها على المنطقة ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 313.
- 10- تراكة جمال ، عموري نسيم ، التهديدات السياسية و العسكرية لازمة الليبية و تداعياتها على الأمن الجزائري مجلة المنون ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، الجزائر ، ص 620.
- 11- تراكة جمال ، عموري نسيم ، المرجع نفسه ، ص 621.
- 12- سحنين هبري، ولد الصديق ميلود، الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 08، العدد 01، 2021، جامعة سعيدي، ص 472.
- 13- سحنين هبري ، ولد الصديق ميلود ن المرجع نفسه ، ص 473.

المراجع:

الكتب

د علي ابو هاني د عبد العزيز العشراوي القانون الدولي الانساني دار الخلدونية القبة الجزائر 2010

المجلات :

- حوسين بالخيرات، الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، مجلد الحادي عشر، جامعة خنشلة، الجزائر
- مولود بالقاسي، الموقف الدفاع الجزائري، أبحاث الأزمة الليبية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الأول، 2017
- تبينه راوية، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الحضري، مجلة الفكر، المجلد 14، العدد 2، بسكرة، الجزائر، 2019
- علي مصباح محمد الوحيشي ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة ، مجلة الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 05 ، المجلد 01 ، 2017
- تراكة جمال ، عموري نسيم ، التهديدات السياسية و العسكرية لازمة الليبية و تداعياتها على الأمن الجزائري ، مجلة المنون ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، الجزائر
- سحنين هبري، ولد الصديق ميلود، الأزمة في ليبيا وأثرها على الأمن القومي الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 08، العدد 01، 2021، جامعة سعيدي
- فهد بن ناصر الدر سوني، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، تاريخ النشر 2016/04/14 تم أخذه من بوابة <https://fehadadarsony.bligspo.com>
- عاصمي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/591>

الرسائل و الأطروحات:

- حميد زعاطشي ، التحولات السياسية في شمال إفريقيا بعد 2011 وانعكاساتها على المنطقة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03، 2013

المواقع الالكترونية

- مقال على الأنترنت منشور بتاريخ 2011/03/12 على الموقع الإلكتروني www.masrawy.com ، تاريخ النشر: 20،03،2012، تاريخ الاطلاع: 30،08،2021، ساعة الاطلاع: 10:09